

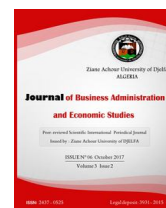


مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

موقع المجلة:



تطور الكتلة النقدية وأثرها على الواردات في الجزائر

خلال الفترة (1998-2018)

The evolution of the monetary mass and its impact on the import in Algeria
During the period (1998-2018)

لعطوي جلول، ^{1*} lattoui djelloul@univ-alger3.dz،

جنوحات فضيلة ²، fadila.djenouha@hotmail.com، djenouha fadila،

¹ طالب دكتوراه علوم، جامعة الجزائر 03 (الجزائر)

² أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر 03 (الجزائر)

تاريخ النشر: 2022/05/01

تاريخ القبول: 2021/06/05

تاريخ الإرسال: 2021/03/01

الكلمات المفتاحية

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطور قيمة كل من الكتلة النقدية والواردات في الاقتصاد الجزائري، ثم تحديد نوع العلاقة بينهما، وقياس مدى مساهمة الكتلة النقدية في التأثير على الواردات، وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة من سنة 1998 إلى غاية سنة 2018. ولاختبار مدى صحة فرضيات الدراسة استخدمت أدوات التحليل الإحصائي والقياسي متمثلة في نماذج تجارة خارجية، وادرات. الانحدار البسيط، من أجل شرح سلوك متغيرات الدراسة، وذلك باستخدام الحزمة الإحصائية spss. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- توجد علاقة ارتباطية طردية قوية بين الكتلة النقدية والواردات.
- يوجد تأثير معنوي إيجابي جيد جداً بين الكتلة النقدية والواردات.

تصنيف JEL: E51، E52، F13، F14

Abstract

Keywords

this study aims to recognize the growth of value of the cash block and imports in the economy of Algeria, and determine the type of relationship between them, as well as measuring the impact of cash block over imports based on yearly data spanning from 1998 to 2018.

to test the correctness of theories featured in this study, several analytic tools in the form of simple regression models was used in order to explain the behaviour of the variables in this study by using SPSS software.

the most important results are:

- the existence of a strong positive correlation between the cash block and imports.
- the existence of a strong positive effect between the cash block and imports.

Cash block,
Cash pools,
Foreign trade,
imports.

JEL Classification Codes : E51، E52، F13، F14

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: lattoui.djelloul@univ-alger3.dz

1. مقدمة:

سمح التحسن القوي في الوضعية المالية للجزائر بداية من الألفية الثالثة، نتيجة الارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار المحروقات، إلى تحول السياسة المتبعة من طرفها من السياسة الإنكماشية إلى السياسة التوسعية في الإنفاق العام، وهو ما انعكس بدوره على الكتلة النقدية، فقد عرفت الكتلة النقدية في الجزائر تطوراً كبيراً سواً من حيث مكوناتها أو مقابلاتها، وقد كانت هذه السياسات التوسعية المتبعة من طرف الجزائر تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة، تحقيق استقرار في الأسعار ورفع مستوى الطلب مما يترتب على ذلك زيادة في مستوى الانتاج وتحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وزيادته لرفع مستوى معيشتهم.

ولكن يبدو أن نسبة كبيرة من تلك الزيادات في الطلب الكلي قد تم تلبيتها عن طريق القطاع الخارجي (الواردات)، وذلك بسبب عجز الجهاز الانتاجي المحلي، وقد عرفت الواردات الجزائرية تطوراً كبيراً، خاصة في الفترة التي طبقت فيها برامج الانفاق الحكومي من خلال تنفيذ برنامجي الإنعاش الاقتصادي الأول من سنة 2001 إلى 2004 والثاني سنة 2005 إلى 2009 وهو بدوره ما أدى إلى التأثير على المعروض النقدي.

1. مشكلة الدراسة:

مما سبق يمكن صياغة الإشكالية لموضوع الدراسة على النحو الآتي:

"ما تأثير الكتلة النقدية على الواردات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2018-1998)؟"

ويتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الكتلة النقدية والواردات؟
- هل يوجد علاقة سببية (أثر، نتيجة) ذات دلالة إحصائية بين الكتلة النقدية والواردات؟
- 2. فرضيات الدراسة:** يتطلب تحليل الإشكالية اختبار مجموعة من الفرضيات التي تتمثل في:
- الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباطية قوية ذات دلالة إحصائية بين الكتلة النقدية والواردات عند مستوى دلالة معنوية $5\% \leq \alpha$ ؛
- الفرضية الثانية: يوجد علاقة سببية (أثر، نتيجة) بين الكتلة النقدية والواردات عند مستوى دلالة معنوية $5\% \leq \alpha$ ؛

3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع من أهمية وتأثير كلا من الكتلة النقدية والتجارة الخارجية متمثلة في الواردات، على بعض المؤشرات الاقتصادية (التضخم، الاسعار،...)، وعلاقتها الوطيدة بالسياسات النقدية والمالية، ودورها في رسم أهداف وتوجهات أي اقتصاد.

4. أهداف الدراسة: تتلخص أهداف الدراسة في الآتي:

- التعرف على واقع تطور كل من قيمة الكتلة النقدية والواردات للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2018-1998).
- دراسة طبيعة العلاقة بين الكتلة النقدية والواردات في الجزائر خلال الفترة (2018-1998).
- قياس أثر الكتلة النقدية على الواردات في الجزائر خلال الفترة (2018-1998).

5. المنهج المستخدم في الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة، اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة المدروسة، والمنهج الاستقرائي عن طريق استعمال الأسلوب القياسي لمعرفة درجة الترابط والتأثير الذي خلفه التغير في الكتلة النقدية على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1998-2018)، وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Spss.

II. الإطار النظري والدراسات السابقة:

- الإطار النظري:

1. مفهوم التجارة الخارجية:

تعرف التجارة الخارجية على أنها "أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية متمثلة في حركات السلع والخدمات، ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة" (حاجي، 2017).

كما عرفت في قاموس "Cambridge Business English"، على أنها "نشاط تجارة السلع والخدمات مع الدول الأخرى" (Dictionary, 2011).

وفي تعريف آخر هي عبارة عن الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة (محمد مبارك و إبراهيم فضل المولى، 2014). ويشير مصطلح التجارة المنظورة إلى صادرات وواردات السلع المادية (حامد، 1999)، التي تعبر الحدود الجمركية للبلد، تحت مرأى من السلطات، كالأرز والقمح والملابس.... الخ (أبو حمد، 2006)، أما مصطلح التجارة (غير المنظورة)^(*) فيشير إلى صادرات وواردات الخدمات (أبو علاء عزي، 2013)، ويشمل المدفوعات والعوائد الناتجة عن خدمات مثل السياحة والأعمال المعرفية والتأمين، كما تشمل أيضاً فوائد وأرباح الاستثمارات والقروض وإيرادات الحكومة والإدارة ما وراء البحار (جاد الرب، 2011).

هي تبادل رؤوس الأموال السلع والخدمات عن طريق الحدود الدولية أو الإقليمية، وتشكل التجارة الخارجية جزءا مهما من اقتصاد أغلب دول العالم، كما تؤثر بشكل مباشر على ناتجها المحلي الإجمالي (GDP) (Nagendra & et al, 2017).

نلاحظ من هذه التعريفات أنها تتشابه في المضمون والمحتوى وتعبّر عن الفكرة نفسها وإن اختلفت نوعا ما من ناحية ألفاظها وتركيباتها اللغوية، ونلمس من خلالها أيضا، أن الاتجاهات الحديثة للتجارة الخارجية لم تعد تقتصر على انتقال (السلع والخدمات)، كما في تعريف "Cambridge Business English"، باعتبارها المظهر التقليدي المعروف للتجارة الخارجية، وإنما تعدى ذلك إلى إدخال مفهوم الاستثمار^(**) إلى مكوناته من خلال انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود من دولة إلى أخرى.

على ضوء ما سبق من تعاريف، يمكننا أن نقول أن التجارة الخارجية تعتبر من أهم صور العلاقات الاقتصادية بين الدول وتأتي أهميتها من حاجات الدول نفسها، ويمكن أن نعرفها بأنها تلك المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال (رؤوس الأموال، السلع والخدمات)، والتي تنشأ بين دول أفراد وكيانات اقتصادية وسياسية،

موجودة في وحدات سياسية مختلفة. وقد ميز جيمس ستيوارت (James Steuart) (***) ، بين نوعين من التجارة الخارجية (نوري، 2015):

- التجارة الخارجية الإيجابية: والتي تستند في تحقيقها وقياسها على وجود مشروعات صناعية قائمة، بحيث تتاح منتجاتها لأغراض التصدير، اعتمادا على ما ينتجه عنصر العمل بصفة أساسية، وليس عنصر الطبيعة.
- التجارة الخارجية السلبية: والتي تستند في قيامها على وجود مشروعات صناعية، بحيث تتاح منتجاتها لأغراض التصدير، اعتمادا على ما ينتجه عنصر الطبيعة وليس عنصر العمل.

2. الكتلة النقدية:

يختلف مفهوم الكتلة النقدية من بلد إلى آخر، وذلك حسب تطوره الاقتصادي وتطور جهازه المصرفي، وهو ما توضحه التعاريف والمفاهيم المتدرجة لعرض النقود، إذ يمكن تعريف الكتلة النقدية بمفهومها الواسع بأنها: "مجموع الأموال المتاحة: النقدية، وشبه النقدية، التي تتم إدارتها بواسطة النظام المصرفي والخزينة العامة" (شاويش، 2011). وعليه فإن الكتلة النقدية أو عرض النقود يتمثل في كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد والمؤسسات، والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي والنظم المصرفية في البلد، هذا التطور هو ما أفرز عدة مفاهيم للعرض النقدي، أو كما يسميه بعض الاقتصاديين بمقاييس العرض النقدي أو المجمعات النقدية.

أ. المجمعات النقدية:

يتم تصنيف مكونات الكتلة النقدية أو المعروض النقدي إلى مجموعات نقدية، والغاية من هذا التصنيف هو التمييز بين هذه المكونات وذلك بشكل منطقي، وقد تم ترتيب هاته المجمعات وفقا لدرجة السهولة التي تتمتع بها مكونات الكتلة النقدية.

وبالتالي يتم تقسيم الكتلة النقدية إلى المجمعات التالية (خليل حسين، 2008):

- **المجمع النقدي الأول (M1):** وهذا المقياس يعرف عرض النقود بشكل ضيق حيث أنه يشتمل على ما يمتلكه المجتمع من نقود ورقية ومعنوية (C)، والأموال الموجودة على شكل ودائع جارية والتي تحتفظ بها المصارف التجارية (DD)، وعليه يمكن تمثيل ما يشتمله عرض النقود (M1) بالمعادلة التالية:

$$M1 = C + DD$$

- **المجمع النقدي الثاني (M2):** وهذا المقياس يعرف عرض النقود بشكل واسع، حيث أنه يشتمل على ما يشمله تعريف عرض النقود (M1)، بالإضافة إلى الودائع الآجلة الزمنية المودعة في البنوك التجارية كودائع ثابتة (لأجل) أو ودائع إدارية والتي يطلق عليها أشباه النقود (TD)، أي جميع الودائع لدى الجهاز المصرفي التي لا تستخدم بشكل مباشر كوسائل دفع وعليه يمكن تمثيل ما يشتمله عرض النقود M2 بالمعادلة الآتية:

$$M2 = C + DD + TD$$

من التعريف الأول للمجمع النقدي (M1) يتضح أن عرض النقود يشتمل على عرض النقود التي هي في متناول الأفراد في أي وقت والتي تستخدم في عمليات التبادل اليومي، أما في التعريف الثاني (M2) فإن عرض النقود يشمل على التعريف الأول بالإضافة إلى النقود التي يحتاج الفرد إلى فترة زمنية حتى يمكنه تداولها.

- **المجمع النقدي الثالث (M3):** يعرف باسم السيولة المحلية أو مجموع وسائل تخزين القيم، فهو يضم إلى جانب (M2) كل من الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية وسندات وأذون الخزينة العمومية، سواء كانت سندات مكتتبة أو سندات على الوثائق، هذا المجمع هو أقل سيولة من المجمعين (M1) و (M2) (غريبي و بوشريط، 2016).

ويمكن أن نلخص هذه المجمعات في المعادلة التالية:

$$E + D = M1 + TD = M2 + S = M3$$

ملاحظة: هناك من الاقتصاديين من يضيف تعاريف أوسع للعرض النقدي الناتج عن التطور الاقتصادي شهادات في بعض الدول المتقدمة هي (****): **M4** حيث أن **M4 + M3 =** شهادات الودائع القابلة للتفاوض.

و **M5** حيث أن **M5 = M4 + 100,000** شهادة الودائع القابلة للتفاوض.

مع الإشارة إلى أنه ليس هناك إجماع عام حول هذه المجمعات ما بين الدول (البنوك المركزية)، كما أن تحديد هذه المجمعات النقدية تعد من أهم المشكلات التي تتعرض لها السلطات النقدية في مختلف الدول.

ب. عرض النقود في الإقتصاد الجزائري:

تولي السلطات النقدية في مختلف الدول أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية، وهو ما يستدعي تتبع السلطة النقدية (البنك المركزي) لعرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه بزيادة حجمه أو تقليله، وفي الجزائر يتكون عرض النقود من: (النقود القانونية، الودائع تحت الطلب، والودائع لأجل)، وهي مكونة من العناصر التالية (آيت يحي، 2014):

- **النقود الورقية:** تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.

- **النقود الكتابية:** تتمثل في النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب آخر، وتتكون أساسا من ودائع تحت الطلب لدى البنوك وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير.

- **أشباه النقود:** تتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، وهي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين، وهذه العناصر يطلق عليه اسم "السيولة المحلية" **M2**.

وبالتالي فإن العنصرين الأول والثاني يشكلان المتاحات النقدية أو الكتلة النقدية بالمعنى الضيق **M1** وبإضافة العنصر الثالث يتم الحصول على الكتلة النقدية بالمعنى الواسع **M2**.

كما أن عرض النقود في الجزائر يتم من خلال:

- الإصدار النقدي: تعد وظيفة الإصدار النقدي في الجزائر من مسؤوليات بنك الجزائر، وهو ما نصت عليه المادة الرابعة (4) من قانون النقد والقرض، والتي نصها "يعود للدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية والقطع النقدية في التراب الوطني. ويفوض حق ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي -بنك الجزائر- الخاضع لأحكام الباب الثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون دون سواه" (القانون رقم 10/90، بتاريخ 23 رمضان 1410 هـ).

- الائتمان المصرفي: تساهم البنوك التجارية في الاقتصاد الجزائري في تركيبة عرض النقود من خلال الائتمان (القروض) المقدمة للاقتصاد وعملية خلق نقود الودائع، حيث أشار قانون النقد والقرض (90-10) (القانون رقم 10/90)، 23 رمضان 1410 هـ إلى ذلك في نص المادة سبعون (70) التي جاء فيها: أن البنوك فقط هي المؤهلة الوحيدة للقيام بالعمليات المشار إليها في المواد من 66 إلى 68 أي تلقي الودائع من الجمهور، ومنح القرض، وأخيرا خلق وسائل الدفع وتسييرها (صاري، 2014).

- الدراسات السابقة:

يمكن عرض بعض الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع دراستنا كما يلي:

1- دراسة S.R. Poudyal (1991): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين العرض النقدي والواردات في نيبال، وقد وجدت الدراسة أن عرض النقود والعوامل الرئيسية المساهمة في توفرها مثل الأصول الخارجية تعود للحكومة والقطاع الخاص الذين يؤثران في الواردات، ومن المعلوم أن الأصول الخارجية الصافية لها التأثير الأكبر حسب القطاعين الخاص والحكومي، والتقديرات الكمية لحجم الواردات الناجمة عن التغيرات في السيولة المالية وعوامل توسعها قد توفر معلومات قيمة في إطار إدارة الواردات (Poudyal, 1991).

2- دراسة Chigbu E. Ezeji, Osmond N. Okonkwo (2014): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير السياسة النقدية على التصنيع في نيجيريا ضمن إطار إحلال واردات التصنيع، وكشفت نتائج الدراسة أن عرض النقود يضغط بشدة على الناتج الصناعي (IGDP) في نيجيريا، ومع ذلك، فإن نتائج هذه الدراسة تتفق بقوة مع النظرية الكمية الجديدة للنقود (بقيادة Melton Friedman)، التي تشير إلى أن عرض النقود يتناسب بشكل مباشر مع الدخل القومي الحقيقي، وبالتالي، فإن متغيرات السياسة النقدية كما تم مناقشتها في هذه الدراسة لها تأثير كبير على التصنيع في نيجيريا (Chigbu E & Osmond N, 2014).

3- دراسة كلثوم صافي (2015): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيقاً على حالة الجزائر (1990-2010)، وكشفت نتائج الدراسة أن حجم الواردات قد زاد بزيادة المعروض النقدي والإنفاق العام، أي أن العلاقة بينهما هي علاقة طردية (كلثوم، 2015).

يلاحظ أن الدراسات السابقة يصب مضمونها في محتوى دراستنا وهو "تحليل تأثير الكتلة النقدية على الواردات"، إلا أنها جاءت مختلفة عنهم، خاصة دراسة كلثوم صافي (2015) بما أن الدراسة التطبيقية كانت عن الجزائر، من جانب (تحليل أثر الكتلة النقدية على الواردات)، وذلك من خلال معرفة بكم تفسر الكتلة النقدية (M2) الواردات (IMPO) في

الجزائر خلال الفترة (1998-2018)، كما كان الاختلاف في أدوات التحليل الإحصائي والقياسي التي أُستُخدمت متمثلة في نماذج الانحدار البسيط، من أجل شرح سلوك متغيرات الدراسة.

III. الطريقة والإجراءات:

سننتقل في هذا القسم إلى الطريقة والإجراءات (الأدوات) الإحصائية المستخدمة من أجل المساعدة على استنتاج وتحديد نوع العلاقة بين المتغيرات، وتختلف الأدوات الإحصائية باختلاف طبيعة الدراسة والهدف منها وكذا طبيعة البيانات المرتبطة بالدراسة، واستجابة لطبيعة دراستنا تم الاعتماد على خطوات منهجية تخدم الهدف من هذه الدراسة وتتناسب مع البيانات التي تم تجميعها.

وبغرض تسهيل عملية تحليل ومناقشة النتائج، تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية النسخة (SPSS v 25) لمعالجة البيانات وتحليلها واستخراج نتائج الدراسة، وذلك وفق المنهجية الآتية:

1. مصادر بيانات الدراسة:

تم الحصول على بيانات هذه الدراسة بالاعتماد على جملة من المصادر الأولية والمتمثلة في المراجع والمقالات، بالإضافة إلى البيانات الإحصائية الواردة في التقارير والنشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر وكذا الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (andi).

2. تحديد حدود الدراسة:

• **الإطار الزمني:** تغطي فترة الدراسة 21 سنة وذلك من سنة 1998 إلى 2018.

• **الإطار المكاني:** تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري.

3. الانحدار الخطي البسيط: سمي كذلك لأن العلاقة خطية بين المتغير التابع والمستقل وسمي بسيط لأن عدد المتغيرات المستقلة واحد فقط، ويعتبر هذا النموذج عشوائيا لأنه يضم متغيرا عشوائيا (ε_i) والذي يمثل كل المتغيرات الأخرى التي تؤثر في المتغير التابع ما عدا المتغير (X_i).

أ. **تقديم وصياغة النموذج الخطي البسيط:** يعرف الانحدار الخطي البسيط بأنه عملية تقدير العلاقة الخطية بين متغيرين فقط، أحدهما متغير مستقل (ظاهرة مُسَرَّقَةٌ، والآخر متغير تابع (ظاهرة مُؤَثَّرَةٌ)، وعلى فرض أن نموذج الانحدار الخطي البسيط يأخذ الشكل الآتي:

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \varepsilon_i \quad i = 1, 2, \dots, n$$

حيث أن:

y_i : يمثل القيم المشاهدة للمتغير التابع .

X_i : يمثل القيم المشاهدة للمتغير المستقل .

β_0, β_1 : معالم النموذج.

ε_i : الخطأ في تفسير y_i .

ب. تقدير معلمات الإنحدار الخطي البسيط: إن الهدف من تحليل الإنحدار الخطي البسيط هو تقدير قيم عددية لمعاملات نموذج الإنحدار الخطي البسيط $(\hat{\beta}_0, \hat{\beta}_1)$ ، ولتحقيق هذا الغرض نقوم بتطبيق طريقة المربعات الصغرى التي تجعل مجموع مربعات الأخطاء $(\sum_{i=1}^n e_i^2)$ أقل ما يمكن، و يمكن الحصول على الأخطاء أو البواقي من خلال طرح القيم التقديرية $(\hat{y}_i)$ من القيم الفعلية (y_i) أي أن:

$$S = \text{Min} \sum_{i=1}^n e_i^2 = \text{Min} \sum_{i=1}^n (y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_i)^2$$

قيمة المعلمة $\hat{\beta}_1$:

$$\hat{\beta}_1 = \frac{\delta_{xy}}{\delta_{xx}} \text{، ويمكن كتابتها بالشكل التالي: } \hat{\beta}_1 = \frac{\sum_{i=1}^n x_i y_i - n \bar{x} \bar{y}}{\sum_{i=1}^n x_i^2 - n \bar{x}^2}$$

وبتعويض القيم التقديرية للمعاملات $(\hat{\beta}_0, \hat{\beta}_1)$ ، في نموذج الإنحدار الخطي البسيط فنحصل على معادلة خط

$$\hat{y}_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 x_i$$

ج. مؤشرات اختبار جودة توفيق نموذج الإنحدار الخطي البسيط: بعد تقدير معالم النموذج نقوم بالتحقق من دقة هذا النموذج واختبار معنويته، بحساب معامل الارتباط ومعامل التحديد باستخدام العلاقات التالية:

- معامل الارتباط (r_{xy}) : هو مؤشر إحصائي يستخدم لقياس قوة ومتانة العلاقة الارتباطية الخطية بين الظاهرتين المدروستين (x, y) وذلك بالصيغة التالية:

$$r_{xy} = \frac{\sum (x_i - \bar{x}) \cdot (y_i - \bar{y})}{n \sigma_x \sigma_y} \quad \text{أو} \quad r_{xy} = \frac{\sum (x_i - \bar{x}) \cdot (y_i - \bar{y})}{\sqrt{[\sum (x_i - \bar{x})^2] \cdot [\sum (y_i - \bar{y})^2]}}$$

إن هذا المعامل يعطي فكرة عن العلاقة الارتباطية بين (x, y) فيما إذا كانت عكسية أم طردية من خلال إشارة المعامل حيث الإشارة الموجبة تعبر عن العلاقة الطردية أما السالبة عن العلاقة العكسية، أيضا قوتها أم ضعفها حيث كلما إقترب من ± 1 كلما كانت العلاقة قوية والعكس كلما إبتعدنا عن ± 1 كلما ضعفت العلاقة.

- معامل التحديد (R^2) : يسمى أيضا معامل التفسير إذ هو مؤشر إحصائي يوضح مقدار ما يفسره المتغير المستقل من تغير في المتغير التابع وتتراوح قيمته بين $0 \leq R^2 \leq 1$ ويمكن إيجاد معامل التحديد وفقا للصيغة الأتية:

$$R^2 = \frac{\sum (\hat{y}_i - \bar{y})^2}{\sum (y_i - \bar{y})^2} = 1 - \frac{\sum e_i^2}{\sum (y_i - \bar{y})^2}$$

إن هذا المعامل يعطي فكرة عن مقدار تأثير المؤشر x على المؤشر y مقارنة بالعوامل الأخرى المؤثرة في (y) أيضا وذلك من خلال النموذج الرياضي المختار للتعبير عن علاقة (x) بـ (y) ، حيث كلما كانت قيمة (R^2) قريبة من الواحد كلما كانت العلاقة قوية والنموذج المقترح واقعي وجيد، و إذا كان $R^2 = 1$ هذا يعني أن تباين القيم الفعلية هو نفسه تباين القيم التقديرية و بالتالي فإن القيم التقديرية هي نفسها القيم الفعلية.

- إختبار فيشر (F): يستخدم إختبار فيشر للتحقق من معنوية نموذج الإنحدار الخطي البسيط ككل من عدم معنويته، ولتحقيق هذا الغرض لابد من إختبارها وفق الخطوتين التاليتين :
- حساب قيمة إحصائية إختبار فيشر بالعلاقة التالية:

$$F_{cal} = \frac{R^2/K - 1}{(1 - R^2)/(N - K)}$$

حيث أن:

R^2 : يمثل معامل التحديد .

K: تمثل عدد المتغيرات في النموذج.

n: تمثل عدد أزواج قيم المتغيرين (x,y).

إيجاد القيمة الجدولية F_{tab} ثم المقارنة بينها و بين القيمة المحسوبة حيث إذا كانت:

- يتم رفض فرض عدم مما يدل على معنوية نموذج الإنحدار الخطي البسيط ككل؛

- يتم قبول فرض عدم ويدل هذا على عدم معنوية نموذج الإنحدار الخطي البسيط ككل.

- إختبار ستودنت (t): يستخدم إختبار (t) للتحقق من معنوية معاملات نموذج الإنحدار الخطي البسيط (β_0, β_1) ، وذلك وفق الشكل التالي:

- إختبار معنوية معامل التقاطع (β_0) : للتحقق من معنوية β_0 لابد من إختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = 0 \\ H_1: \beta_0 \neq 0 \end{cases}$$

ويتم التحقق من ذلك بحساب الإحصائية (t) حيث:

$$t_c = \frac{\hat{\beta}_0 - \beta_0}{SE_{\hat{\beta}_0}} \approx t_{(n-2)}$$

مع الإشارة إلى أن:

$\hat{\beta}_0$: تمثل القيمة التقديرية للمعلمة (β_0) .

$SE_{\hat{\beta}_0}$: يمثل الخطأ المعياري للمعلمة المقدرة و يمكن إيجاده بالصيغة التالية:

$$SE_{\hat{\beta}_0} = SE_{\hat{\beta}_1} \sqrt{\frac{1}{n} + \frac{\bar{X}^2}{\sigma_{xx}}}$$

يتم إيجاد القيمة الجدولية t_{tab} للمقارنة بينها و بين القيمة المحسوبة t_{cal} حيث إذا كانت:

✓ $|t_c| \geq t_{tab}$ يتم رفض فرض عدم مما يدل على معنوية المعلمة β_0 ؛

✓ $|t_c| < t_{tab}$ يتم قبول فرض عدم و يدل هذا على عدم معنوية المعلمة β_0 ؛

- إختبار معنوية معامل الإنحدار (β_1) : للتحقق من معنوية β_1 لابد من إختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = 0 \\ H_1: \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

ويتم التحقق من ذلك بحساب الإحصائية (t) حيث:

$$t_c = \frac{\hat{\beta}_1 - \beta_1}{SE_{\hat{\beta}_1}} \approx t_{(n-2)}$$

حيث أن:

$\hat{\beta}_1$: تمثل القيمة التقديرية للمعلمة (β_1).

$SE_{\hat{\beta}_1}$: يمثل الخطأ المعياري للمعلمة المقدرة و يمكن إيجاده بالصيغة التالية:

$$SE_{\hat{\beta}_1} = SE_{\hat{\beta}_2} \sqrt{\frac{1}{\sigma_{xx}}}$$

يتم إيجاد القيمة الجدولية t_{tab} للمقارنة بينها و بين القيمة المحسوبة t_{cal} حيث إذا كانت:

✓ $|t_c| \geq t_{tab}$ يتم رفض فرض عدم مما يدل على معنوية المعلمة $\hat{\beta}_1$ ؛

✓ $|t_c| < t_{tab}$ يتم قبول فرض عدم و يدل هذا على عدم معنوية المعلمة $\hat{\beta}_1$ ؛

IV. نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة)

1. تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2018-1998):

تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض (90-10)، بارتباطها القوي بالأوضاع الاقتصادية والظروف العالمية (كالتغيرات في أسعار المحروقات) من جهة، وعلى طبيعة السياسة النقدية المنتهجة من جهة أخرى، والتي أثرت كلها على سياسة عرض النقود، وفيما يلي تحليل لتطور عرض النقود للفترة ما بين (1998-2018):

الجدول رقم (01): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1998-2018

الوحدة: مليار دج

المتغير / السنوات	النقود M1	معدل النمو %	الكتلة النقدية M2	معدل النمو %
1998	826.4	-	1592.5	-
1999	905.2	9.5	1789.4	12.4
2000	1048.2	15.8	2022.5	13.0
2001	1238.5	18.2	2473.5	22.3
2002	1416.3	14.4	2901.5	17.3
2003	1630.4	15.1	3354.4	15.6
2004	2160.5	32.5	3738.0	11.4
2005	2437.5	12.1	4070.4	10.9
2006	3177.8	30.8	4827.6	18.7
2007	4233.6	33.7	5994.6	21.5
2008	4964.9	17.3	6955.9	16.0
2009	4944.2	0.4-	7173.1	03.1
2010	5756.4	16.4	8280.7	15.4
2011	7141.7	24.1	9929.2	19.9
2012	7681.5	07.6	11015.1	10.9
2013	8249.8	07.4	11941.5	08.4
2014	9603.0	16.4	13686.7	14.6
2015	9261.2	3.6 -	13704.5	0.1
2016	9407.0	01.6	13816.3	0.8
2017	10266.1	09.1	14974.6	08.4
2018	11404.1	11.08	16636.7	11.09

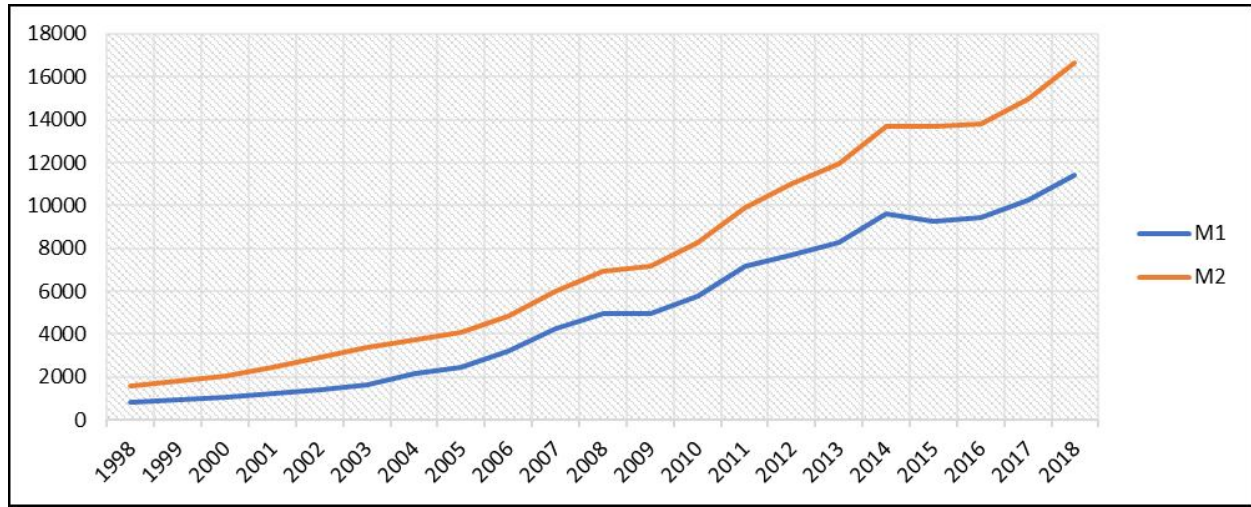
المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقارير (2002، 2004 ص131، 2008 ص183، 2011 ص223، 2015 ص163، 2017 ص116).

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم خمسة وأربعون (45)، مارس 2019، ص 11.

وسنمثل الجدول رقم (01) في الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2018-1998



المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

يتضح من بيانات الجدول رقم (01)، تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2018-1998، والتي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين، مرحلة أولى تمتاز بتحقيق "وفرة نسبية" في السيولة تمتد من 1998-2009، ومرحلة ثانية تمتاز "بالتذبذب والتباين" في السيولة والتي تمتد من 2010-2018.

كما يمكن أن نلاحظ أن الكتلة النقدية في الجزائر بمفهوم M2 (خلال فترة الدراسة) عرفت ارتفاعاً مستمراً منذ سنة 1998، حيث كان أعلاه سنة 2018 بـ 16636.7 مليار دينار جزائري، وأدناه سنة 1998 بـ 1592.5 مليار دينار جزائري، أما معدل النمو السنوي لـ M2 فقد كانت أقل نسبة سنة 2015 بـ 0.1 %، وأعلى نسبة كانت سنة 2001 بـ 22.3 %.

أ. تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2009-1998:

نلاحظ من الجدول رقم (01) أن الكتلة النقدية M2 تضاعفت بين الفترة 1998-2009 بـ 4.5 مرة، حيث بلغت 7173.1 مليار دج سنة 2009، مقابل 1592.5 مليار دج سنة 1998، وتعتبر النسبة 22.3 % التي سُجلت سنة 2001 الأعلى خلال فترة الدراسة كلها، ويعود سبب هذه الزيادة في الكتلة النقدية إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية التي أقرها رئيس الجمهورية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج تنمية الجنوب، ما أدى إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية M2 من 2022.5 مليار دج سنة 2000 إلى 2473.5 مليار دج سنة 2001، ويرجع تفسير ذلك إلى:

- الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية والتي إرتفعت من 7280 مليار دج سنة 1998 إلى 44179 مليار دج سنة 2005 (مصيطفى، 2008).

- ارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد إلى 68 % سنة 2001 من إجمالي الديون الداخلية، أي بمبلغ يقدر بـ 107.72 مليار دج موزعة إلى 73.98 مليار دج قروض للقطاع العام و 33.72 مليار دج قروض للقطاع الخاص بينما كانت لا تتجاوز 30 % سنة 1993 أي بمبلغ 22.0207 مليار دج موزعة إلى 12.0034 مليار دج للقطاع العام و 7.712 مليار دج للقطاع الخاص (البحري و صاري، 2017).

- الانطلاقة في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقرته الدولة في أبريل من سنة 2001، حيث خصص له مبلغ 7 ملايين دولار أمريكي (حوالي 520 مليار دج) لمدة متوسطة تمتد إلى 3 سنوات، ابتداء من أبريل 2001 إلى أبريل 2004 (سعودي، 2018)، والذي كان يهدف بشكل رئيسي إلى تحقيق (آيت يحيى، 2015):

- التوازن الجهوي وتنشيط الاقتصاد الجزائري.
- إنشاء مناصب شغل ومكافحة الفقر.

ثم تبعه بعد ذلك برنامج ثاني غطى الفترة 2005-2009 يسمى ببرنامج دعم النمو في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق العمومي واستمرار الانفراج المالي مشكلا خطوة غير مسبوق في التاريخ الاقتصادي الجزائري، وذلك من حيث القيمة المرتفعة له التي بلغت 4203 مليار دينار وقد هدف بالأساس إلى تعزيز النتائج المحققة في البرنامج السابق.

وزاد ارتفاع نمو الكتلة النقدية بنسبة 10.6 %، خلال الفترة ما بين 2005 (10.9 %) و 2007 (21.5 %)، كما سجلت زيادة واضحة في الأرصدة النقدية الخارجية لبنك الجزائر الراجع الى التراكم المستمر للاحتياطات الرسمية للصرف، وقد أرجع بنك الجزائر هذا النمو في الكتلة النقدية خاصة في جانب النقود القانونية إلى (دبات، 2017):

- تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتي 2005 و 2006 ولم تعد إلى المسالك البنكية.
- تباطؤ سرعة تداول النقود القانونية حيث تراوحت بين 1.6 و 1.3، كما أنه يبرز فرضية الاكتناز المتزايد للأوراق النقدية، وتداولها خارج المسالك البنكية.

- تنامي السوق الموازية وتهريب العملة الوطنية وعمليات تبيض الأموال، **هذا** وأوضح بنك الجزائر أنه أمام تزايد حجم السحوبات النقدية وضعف المداخل من الأوراق النقدية سيما من بريد الجزائر إذ سجلت الحركة النقدية ضخا من الأوراق النقدية الجديدة بقيمة 154.638 مليار دج للأشهر التسعة الأولى من سنة 2007.

كما تميزت سنة 2007 بنمو قوي في الكتلة النقدية، وإن كان الطابع التصاعدي في وتيرة نمو الكتلة النقدية بمفهوم M2 قد تم التخفيف من حدته بفعل التسديدات المسبقة للدين الخارجي في سنتي 2005 و 2006 (لكصاصي، 2008).

من سنة 2007 إلى سنة 2009 عرفت هذه الفترة تذبذب في معدل تغير عرض النقود حيث بلغ معدل نمو M2 أدنى مستوى له على مدار تطور المرحلة الأولى من عرض النقود في الجزائر سنة 2009 بمبلغ 7173.1 مليار دينار وبمعدل نمو 3.1 %، وقد كانت سنة 2008 تقدر بـ 6955 مليار دينار جزائري وبمعدل نمو 16 %، أي هناك انخفاض بين سنتي 2008-2009 يقدر بمعدل 12.9 % ويرجع ذلك لسببين رئيسيين هما:

- **السبب الأول:** كما أشار إليه تقرير بنك الجزائر هو التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية الإجمالية إلى 6.23 %، أي 10886.04 مليار دينار سنة 2009، مقارنة بـ 38.18 %، أي 10246.96 مليار دينار سنة 2008 (Banque d'Algérie, Rapport 2009).

- **السبب الثاني:** فيعود إلى انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب = (الودائع تحت الطلب في البنوك + ودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية)، حيث انخفضت من 3424.9 مليار دينار سنة 2008 إلى 3114.8 مليار دينار سنة

2009 أي، انخفاض بمعدل (-9.054%)، وهو ما أثر سلباً على قدرة البنوك على خلق الائتمان (أشباه النقود) (Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2012). إن تفاقم الأزمة المالية الدولية والأزمة الاقتصادية العالمية منذ سنة 2008 قد جعل الاقتصاد الوطني في 2009 يتحمل أثر الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير، لكن الأداءات الاقتصادية والمالية للسنوات من 2001 إلى 2008 خصوصاً، تحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد ادخار الميزانية، قد سمحت للاقتصاد الوطني أن يبرز قدرته على المقاومة، كما يشهد على ذلك الوضعية المالية الخارجية في 2010-2011 ودرجة الاستقرار النقدي والمالي (لكصاصي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، 2013).

ب. تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2010-2018:

مع بداية سنة 2010: بدأ العرض النقدي في النمو والزيادة نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية واستقرار الأزمة المالية في أمريكا وارتفاع أسعار المحروقات والتي ارتفع معها صافي الأصول الخارجية، وترافق ذلك مع استرجاع دور الموجودات الخارجية الصافية في عملية الإنشاء النقدي مع مواصلة حيوية القروض للاقتصاد (بنك الجزائر، 2010)، ليلعب معدل نمو العرض النقدي في نهاية سنة 2010 نسبة 15.4 % بعدما كان 3.1 % سنة 2009، أي بمبلغ قدره 8280.7 مليار دج مقابل 7173.1 مليار دج سنة 2009، كما تغيرت النقود وأشباه النقود بمعدل نمو بلغ على التوالي: 16.4 % و 13.3 % بعدما كان الأول سالب ويقدر بـ -0.4 %، والثاني منخفض ويقدر بـ 11.9 %، سنة 2009 (Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2013).

سنتي 2011 و 2012: يلاحظ نمو حجم العرض النقدي في سنة 2011 بمعدل يعتبر ثالث أكبر معدل خلال الفترة الممتدة من سنة 1998-2018، وبفارق 4.5 % عن سنة 2010، أي بمعدل نمو فاق 19.9 %، ونجد مصدر هذا النمو يرجع إلى ارتفاع معتدل لصافي الموجودات الخارجية بـ 1.66 %، وتحسن في الوضعية المالية الصافية للدولة (لكصاصي، وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر، 2013)، من خلال في تحسن وارتفاع حجم الودائع بنوعيتها تحت الطلب ولأجل لدى البنوك وهو ما ساهم في خلف الائتمان الذي شكل نسبة 74.10 %، من العرض النقدي في الاقتصاد والذي بلغ 9929.2 مليار دج وبزيادة فاقت 1648.5 مليار دج عن سنة 2010 بينما تراجع معدل نمو العرض النقدي خلال سنة 2012 لينخفض معدل النمو من 19.9 % إلى 10.9 %، إذ بلغ مستوى العرض النقدي مبلغ 11015.1 مليار دج، وقد أرجع محافظ بنك الجزائر ذلك إلى: - "التراجع الكبير لمعدل نمو صافي الموجودات الخارجية من 7.3 % مقابل 16.05 % في سنة 2011، وذلك تحت تأثير تقلص ودائع قطاع المحروقات" (لكصاصي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، 2013).

- التأثير بالأزمة الأوربية (أزمة الدين السيادي على مستوى منطقة الأورو وتأثيرها على الاقتصاديات الناشئة والنامية) (لكصاصي)، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، (2013).

سنتي 2013-2014: على الرغم من الصدمة الخارجية، ارتفع صافي الموجودات الخارجية في ظرف تميز باستئناف التوسع النقدي بمفهوم M2، الذي بلغت وتيرته السنوية 14.6 % مقابل 8.4 % في 2013، وبقيمة 13686.7 مليار دج و 11941.5 مليار دج على التوالي، في وضع يتميز باستقرار وتيرة نمو شبه النقود واستقرار نسبة النقود الورقية إلى M2، يبرز استمرار الإرتفاع القوي للقروض طويلة الأجل، للسنة الثالثة على التوالي، كأهم محدد للتوسع النقدي في 2014، في وضع اقتطاع من موارد صندوق ضبط الإيرادات، وقد أدى الأثر الضعيف لتتقيد الموجودات الخارجية إلى مساهمة الإمتصاص الفعلي لفائض السيولة في السوق النقدية من طرف بنك الجزائر في إرساء أقوى للاستقرار النقدي والمالي، علما أن السيولة قد استقرت نسبيا في 2014 تحت أثر الصدمة الخارجية (لكصاصي)، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، (2015).

سنتي 2015-2016: تميزت الوضعية النقدية المجمعة بتوسع جد ضعيف للكتلة النقدية M2 في عام 2015 وبمعدل 0.1 % ونمو جد بسيط لهذا المجمع خلال سنة 2016 وبمعدل 0.8 %، وبقيمة 13704.5 مليار دج و 13816.3 مليار دج على التوالي، وهذا يتعرض كليا مع الفترة الممتدة بين 2010 و 2014، حيث بلغ المتوسط السنوي لنمو الكتلة النقدية M2 ما معدله 13.84 % ويعود سبب ذلك إلى (لوكال، 2017):

- انخفاض معتبر في الودائع تحت الطلب.
- ارتفاع في الحصة النسبية للنقود الورقية خارج المصارف ضمن الكتلة النقدية.
- انخفاض صافي الموجودات الخارجية.
- تدني الوضعية المالية الصافية للدولة اتجاه النظام المصرفي، بين نهاية شهر ديسمبر 2014 ونهاية شهر ديسمبر 2016، انتقلت وضعية الدولة من دائن صاف (1992 مليار دج) إلى مدين صاف تجاه النظام المصرفي (- 2.730 مليار دج)، وذلك بسبب:

- اللجوء المعتبر لموارد صندوق ضبط الإيرادات (3668 مليار دج بين نهاية ديسمبر 2014 ونهاية ديسمبر 2016).
- إعادة شراء في 2015 و 2016، من طرف الخزينة للديون غير الناجعة للمصارف العمومية على مؤسسات عمومية (767.1 مليار دج)، من خلال إصدار سندات.
- ارتفاع قروض المصارف للدولة بعد اكتتابهم في القرض الوطني (158.9 مليار دج).
- تواصل نمو القروض الموجهة للاقتصاد بوتيرة معتبرة رغم التطورات النقدية والمالية غير المواتية، وقد شهدت القروض الموجهة للاقتصاد خارج إعادة شراء من طرف الخزينة العمومية للديون غير الناجعة في حوزة المصارف العمومية على مؤسسات عمومية، ارتفاعاً ب 16.57 % في 2015 و 15.28 % في سنة 2016.

سنتي 2017-2018: تميزت التطورات الرئيسية على الصعيد النقدي بنمو الكتلة النقدية M2 بنسبة 8.4 %، وبقيمة 14974.6 مليار دج، خلافاً مع معدلات نموها الجد ضعيفة خلال السنتين 2015 و 2016 بمعدل 0.1 % و 0.8 % على التوالي، وحسب محافظ بنك الجزائر يعود سبب ارتفاع الكتلة النقدية M2 في 2017 إلى (لوكال، حوصة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، 2018):

- الزيادة في الودائع تحت الطلب لدى المصارف بـ 20.5 %.
- تسديد الخزينة العمومية لجزء من ديونها إتجاه الشركة الوطنية للمحروقات، وذلك عقب دخول التمويل غير التقليدي قيد التنفيذ.

- خلال العشر الأشهر الأولى من سنة 2017، استمر تقلص السيولة المصرفية، الذي بدأ منذ السداسي الثاني من 2014، ليلبلغ مستواها 482.4 مليار دج، في نهاية شهر أكتوبر 2017، مقابل 820.9 مليار دج في نهاية شهر ديسمبر 2016، أمام هذا الوضع، واصل بنك الجزائر عمليات ضخ السيولة، من خلال عمليات إعادة الخصم القائمة منذ شهر أوت من سنة 2016، ابتداءً من مارس 2017، تم استبدال هذه الاداة بعمليات السوق المفتوحة، مع استهداف جعل معدل الفائدة للعمليات لسبعة 7 أيام، القناة الرئيسية في ادارة السياسة النقدية.

- بلغت عمليات ضخ السيولة في نهاية أكتوبر 2017، 596 مليار دج، إلى ذلك وبغية توفير سيولة إضافية باشر بنك الجزائر في شهر أوت 2017، في تخفيض معدل الإحتياط الإجمالي من 8 % إلى 4 % (بعد التخفيض من 12 % إلى 8 %، المجرى في شهر ماي 2016).

أما سنة 2018، فخلال تسعة أشهر الأولى، ارتفعت الكتلة النقدية M2 بـ 8.6 %، منتقلة من 14974.6 مليار دج، في نهاية ديسمبر 2017 إلى 16636.7 مليار دج، في نهاية سبتمبر 2018، وفما يخص مكونات الكتلة النقدية صرح محافظ بنك الجزائر بـ (الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف + 8.8 %، ومراكز الصكوك البريدية + 14.4 %، الودائع لأجل + 9.4 %، التداول النقدي + 6 %)، ويرجع ذلك إلى (لوكال، حوصة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، 2018):

- ارتفاع الودائع لدى المصارف لتبلغ 10905 مليار دج، قي ظرف يتميز بالارتفاع المعبر لودائع قطاع المحروقات 11.7 %.

- انخفاض في حصة النقود الورقية ضمن الكتلة النقدية M2 بنسبة 30.8 % في سبتمبر 2018، مقابل 32.9 % في سبتمبر 2017، على الرغم من هذا الانخفاض يبقى حجم النقود الورقية ضمن الكتلة النقدية معتبراً (ما يقارب 5000 مليار دج).

"يعد جمع الموارد أحد نقاط الضعف للنظام المصرفي الجزائري، حيث من بين 5000 مليار دج من النقود الورقية قيد التداول التي تمثل ما يقارب 32 % من الكتلة النقدية M2 نجد أن هناك ما بين 1500 و 2000 مليار دج تمثل ادخار المتعاملين الاقتصاديين خارج القطاع المصرفي" (لوكال، عصرن المصارف: إنجازات وآفاق، 2019).

2. تطور الواردات في الجزائر (1998-2018):

تمتلك الجزائر ثالث أكبر اقتصاد في إفريقيا، بعد جنوب أفريقيا ونيجيريا، كما تمتلك أقوى اقتصاد في شمال إفريقيا، وتعتبر كذلك من البلدان المستهلكة بامتياز، وهي تعتمد إلى حد كبير على الواردات من السلع والخدمات في قطاعاتها الاستهلاكية والإنتاجية، وقد صاحب فو العائدات البترولية نمواً مطرداً في الواردات انطلاقاً من بداية الألفية الجديدة، نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، حيث بلغت مداها سنة 2018 وبقيمة تقدر بـ 5387655. وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

الجدول رقم (02): تطور قيمة الواردات خلال الفترة 1998-2018

الوحدة: 10⁶ دج

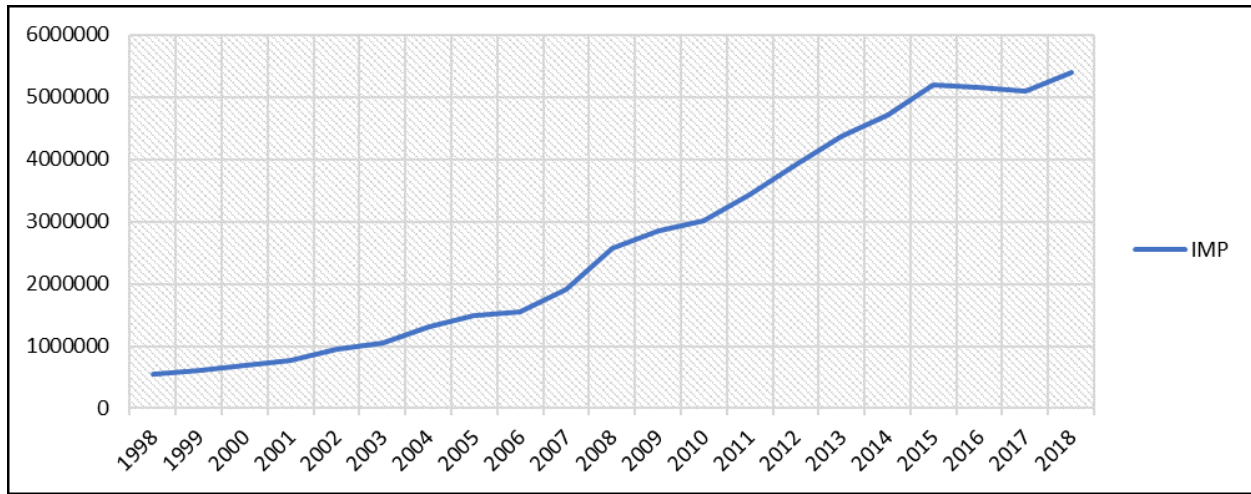
المتغير السنوات	الواردات IMPORTS	معدل النمو %
1998	552358.6	-
1999	610673.00	10.56
2000	690425.7	10.78
2001	764862.4	25.13
2002	957039.8	9.45
2003	1047441.4	25.49
2004	1314399.8	13.64
2005	1493644.8	04.34
2006	1558540.8	22.99
2007	1916829.1	34.18
2008	2572033.4	10.99
2009	2854805.3	5.50
2010	3011807.6	14.30
2011	3442501.6	13.50
2012	3907071.9	11.81
2013	4368548.4	08.04
2014	4719708.3	10.04
2015	5193459.7	-0.74
2016	5154776.8	-1.06
2017	5099907.00	5.64
2018	5387655	-

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على:

- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، المنشورات باللغة العربية، حوصل إحصائية 1962-2011، التجارة الخارجية.
- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، الجزائر بالأرقام، نتائج 2012-2014، رقم خمسة وأربعون، ص 57.
- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، الجزائر بالأرقام، نتائج 2015-2017، رقم ثمانية وأربعون، ص 52.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (andi)، واردات سنة 2018 على: <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>

وسنمثل الجدول رقم (02) في الشكل الآتي:

الشكل رقم (02): تطور قيمة الواردات خلال الفترة 2018-1998



المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (02)، أن الواردات الجزائرية مرت بمرحلتين، مرحلة أولى 1998-2015، تتميز بنمو مستمر ومتزايد، ومرحلة ثانية 2016-2018، تميزت بالتذبذب من خلال تقلص الواردات سنة 2016 و 2017، ثم عادت للزيادة في 2018.

وقد قدرت أدنى قيمة للواردات (خلال فترة الدراسة) سنة 1998 بـ 552358.6 مليون دج، لتصل إلى أعلى قيمة سنة 2018 بـ 5387655 مليون دج، أي أنها ارتفعت بـ 9.75 مرة عما كانت عليه في سنة 1998.

أ. تطور قيمة الواردات خلال الفترة 2015-1998:

نلاحظ من الجدول رقم (02) أن قيمة الواردات في تصاعد مستمر ومتزايد في المرحلة الأولى، فقيمتها تضاعفت بين الفترة 1998-2015 بـ 9.4 مرة، حيث بلغت 552358.6 مليون دج سنة 1998، مقابل 5193459.7 مليون دج سنة 2015، وقد يعزى النمو المفرط للواردات الجزائرية إلى أنه كان استجابة للتطورات الحاصلة في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات العلاقة مع الواردات (كمعدل النمو الاقتصادي، معدل النمو الصناعي، زيادة عدد السكان) خلال نفس الفترة السابقة، إلا أن فحص تطور هذه المؤشرات يظهر أنها لا تبرر هذا الارتفاع الكبير في الاستيراد، فمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي بلغ أعلى مستوى له عام 2005 بنسبة 5.1 بالمائة، أما معدل النمو الصناعي فأعلى مستوياته سجلت خلال عامي 2008-2009، بمقدار 1.9 بالمائة، في حين أن معدل نمو السكان بلغ 2.03 عام 2010. وهو

مايعني أن هنالك أسباب أخرى تفسر النمو المفرط في الاستيراد يمكن حصرها في أربعة أسباب وهي (مراد و مرغيت، يوم 25 أبريل 2016):

- ارتفاع أسعار الغذاء في السوق الدولية: الجزائر من أكبر المستوردين عالمياً لمادة القمح، بـ 2.5 مليون طن من القمح اللين و 2.6 مليون طن من القمح الصلب، كما تتميز الجزائر بتموضعها في مقدمة الدول المستوردة للسكر في العالم بـ 267.9 مليون دولار كل عام، إضافة إلى الحليب الذي تنتجه الجزائر بمعدل 2.2 مليار لتر سنوياً، بينما يبلغ إجمالي الاستهلاك ثلاثة ملايين لتر من الحليب.

- برامج الاستثمارات العامة الضخمة: منذ العام 2001 أطلقت الجزائر برامج استثمارية ضخمة لتحسين البنية التحتية والتوسع في إتاحة الخدمات (الإسكان-المياه-الطاقة- الرعاية الصحية).

- الزيادات في أجور العمال والموظفين: لقد نجم عن الزيادة في الأجور و صرف مختلف التعويضات منذ جانفي 2012 (بأثر رجعي من جانفي 2008 وبنسب تراوحت بين 10 إلى 30 بالمائة من الراتب الرئيسي)، ارتفاع كبير في كتلة الأجور حيث بلغت في قانون المالية لسنة 2013 أكثر من 26 ألف مليار دينار، (أي ما يعادل 26 مليار أورو)، وهو ما أدى إلى زيادة كبيرة في الطلب شملت بشكل أساسي بعض السلع المعمرة (كالسيارات مثلاً)، فمثلاً ارتفعت قيمة السيارات المستوردة ما بين 2011 و 2012 بمعدل 45.75 %.

- انعكاسات اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: وقعت الجزائر في أبريل 2002 على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وذلك بهدف تعزيز حرية تنقل معظم السلع الصناعية في ما بينها وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية. - تزايد حجم الواردات من سنة إلى أخرى، فقيمة الواردات من المواد الغذائية بالنسبة لمجموع الواردات من حيث الأهمية، ويمكن إرجاع هذه النسب المرتفعة التي تحتلها المواد الغذائية بالنسبة لمجموع الواردات إلى نقطتين أساسيتين، فمن جهة زيادة الطلب عليها من سنة إلى أخرى نتيجة زيادة عدد السكان، ومن جهة أخرى ضعف القطاع الفلاحي وعجزه عن تلبية الحاجيات المتزايدة من هذه المواد نتيجة سوء تسييره وضعف إنتاجه المرجح إلى عدم تحديثه، كما تمثل قيمة الواردات من سلع التجهيز نسبة كبيرة من القيمة الإجمالية للواردات، وهو ما يفسر بمحاولات الدولة إعادة الاعتبار إلى قطاع الصناعة بالإضافة كثافة الاستثمارات الوطنية في بناء الهياكل القاعدية للبلاد في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي خصص له أموال ضخمة (بهلولي، 2012).

ب. تطور قيمة الواردات خلال الفترة 2016-2018:

تميزت المرحلة الثانية بالتناقص على مدي سنتي 2016 و 2017 بقيمة تقدر بـ 5193459.7 مليون دج و 5099907.00 مليون دج على التوالي، ثم عادت للصعود إلى أعلى قيمة (خلال فترة الدراسة ككل) وذلك سنة 2018 و بقيمة تقدر بـ 5387655 مليون دج، وقد ساهم في اختواء تزايد الواردات، تدابير تضم أساساً، تضيق المتطلبات فيما يتعلق بالمعايير، وكذا تحضير وتطبيق التدبير المتعلق بتأطير الواردات، وتدابير أتخذت من طرف بنك الجزائر، تتمثل في (لوكال، التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة):

- تشديد المتطلبات المتعلقة بالتحديد، من طرف البنوك، للوضعية المالية للمستورد، عند توطين عملية الاستيراد.

- تخفيض المعيار الإحترازي الخاص بمستوى إلتزامات المصارف المتعلقة بالتجارة الخارجية، نسبةً إلى أصولها الخاصة، والذي انتقل من إثنان (2) إلى واحدة (1)، أي من مرتين الأصول الخاصة إلى مرة واحدة لهذه الأصول.
- إلزامية التوطين المسبق الإلكتروني، لغرض الرقابة المسبقة لتطابق العملية للقوانين والأنظمة المعمول بها.
- تكثيف الرقابة على عمليات التجارة الخارجية مباشرة على مستوى الوكالات المصرفية.
- سياسة التعويم المحكوم للدينار أمام العملات الرئيسية المعتمدة من قبل البنك المركزي، وتراجع قيمة العملة الوطنية إلى مستويات قياسية مقابل الدولار الأمريكي والعملية الأوروبية الموحدة - الأورو - حيث أدت إلى انحدار الدينار الجزائري إلى 105,84 للدولار وإلى 117,48 مقابل الأورو، فيما كانت قيمته تقدر بحوالي 79,6 للدولار في 2014 ، لكبح ارتفاع فاتورة الواردات (بوجمعة و ملوك، 2016).

3. بناء نموذج يحدد مدى تأثير الكتلة النقدية على الواردات:

الجدول رقم (03): نتائج الانحدار البسيط

المتغير التابع (y)	المتغير المستقل (x)	معامل الارتباط البسيط: r_{yx}	معامل التحديد البسيط: R^2	F	Sig مستوى المعنوية لـ F	B	T	Sig مستوى المعنوية لـ T
الواردات (LIMP)	الكتلة النقدية (LM2)	0.997	0.994	3031.581	0.000	1.031	55.060	0.000

المصدر: إعتماًداً على مخرجات برنامج Spss

- النموذج العام المعبر عن الظاهرة محل الدراسة:

1. متغيرات الدراسة: يتم التعريف بالمتغيرات التي تدخل في تكوين النموذج كما يلي:

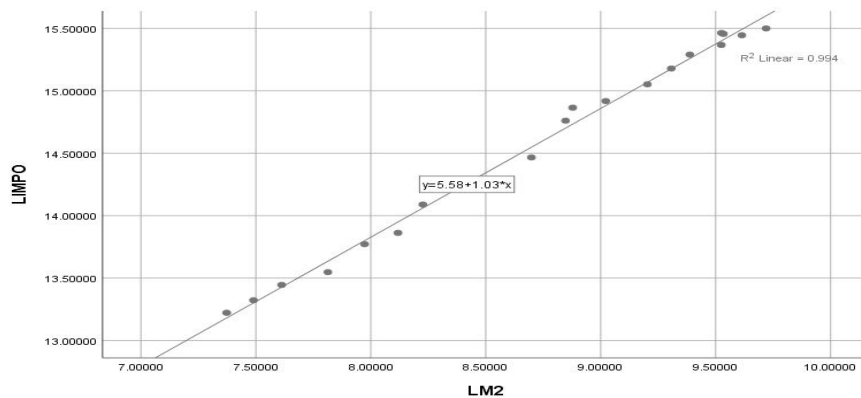
y: المتغير التابع (مُفسَّرة): ويتمثل في قيمة الواردات، ويرمز لها بالرمز (IMP)، أما (LIMP) فهو يعبر عن اللوغاريتم للمتغير (IMP).

x: المتغير المستقل (مُفسَّرة): الكتلة النقدية بمفهومها الواسع، ويرمز لها بالرمز (M2)، أما (LM2) فهو يعبر عن اللوغاريتم للمتغير (M2).

2. تكوين معادلة النموذج الخطي البسيط المقدر:

▪ شكل العلاقة: من خلال رسم شكل الانتشار يمكن أن نستنتج نوع العلاقة الموجودة بين قيمة الواردات (IMP) والكتلة النقدية (M2).

الشكل رقم (03): أثر الكتلة النقدية (M2) على الواردات (IMP)



المصدر: إعتماً على مخرجات برنامج Spss

من خلال شكل الانتشار المحصل عليه بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss، نلاحظ أن طبيعة العلاقة هي تقريباً تشبه معادلة خط مستقيم، أي هي علاقة نموذج خطي بسيط، ومن ثم تأخذ معادلة الانحدار الخطي البسيط المقدّر الصيغة الرياضية الآتية (انظر في ذلك الى الملاحق):

$$y = 5.58 + 1.03 * (x)$$

3. تقييم النموذج الخطي البسيط المقدّر:

أ - دراسة العلاقة الارتباطية:

إن قيمة معامل الارتباط هي: $r_{yx} = 0.997$ ، تدل هذه القيمة على العلاقة الارتباطية القوية الموجبة الموجودة بين الكتلة النقدية (M2) والواردات (IMP).

ب - دراسة القدرة التفسيرية للنموذج الخطي البسيط المقدّر:

من أجل معرفة بكم تفسر الكتلة النقدية (M2) الواردات (IMPO)، نقوم بحساب معامل التحديد R^2 ، وقد كانت قيمة معامل التحديد تساوي: $R^2 = (r_{yx})^2 = (0.997)^2 = 0.994$ ، تدل هذه القيمة لمعامل التحديد على أن الكتلة النقدية (M2) تُسهم في شرح التغيرات أو تفسّر التباين) الحاصل في الواردات (IMP) بنسبة 99,40 %، وتبقى 00,60 % تُعبر عن العوامل الأخرى التي تدخل في شرح سلوك الواردات (IMP)، والتي لم ندرجها في النموذج أو أخطاء ارتكبناها أثناء القياس على العموم هناك قوة تفسيرية جيدة جداً للنموذج الخطي البسيط المقدّر.

ج - اختبار معنوية المعالم المقدرة للنموذج الخطي البسيط المقدّر عند مستوى معنوية 5%:

- اختبار (مقياس) ستيودنت بالنسبة للمعلمة الحرة (a): عند إجراء اختبار ستيودنت وجدنا قيمته المحسوبة بالنسبة للمعلمة الحرة تساوي $T_a = 34,105$ ، أما القيمة المجدولة (T_{tab}) المستخرجة من جدول مقياس ستيودنت، فهي: $T_{tab} = 2,093$. نلاحظ أن: $T_{cal} > T_{tab}$ ، يدل هذا على أن قيمة المعامل الحر a يتمتع بمعنوية إحصائية، وهذا ما أكدته قيمة مستوى الدلالة المعنوية المساوية لـ: 0,000، أي أن: $\alpha \leq 5\%$ ، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن قيمة المعامل الحر يجب إبقاؤها في تكوين النموذج الخطي البسيط المقدّر.

- اختبار (مقياس) ستيودنت بالنسبة لميل خط الانحدار البسيط المقدّر (b): عند إجراء اختبار ستيودنت وجدنا قيمته المحسوبة بالنسبة للمعلمة b تساوي: $T_b = 55,060$ ، أما القيمة المجدولة (T_{tab}) المستخرجة من جدول مقياس

ستيوذنت، فهي: $T_{tab} = 2,093$ ، نلاحظ أن: $T_{cal} > T_{tab}$ ، يدل هذا على أن قيمة ميل معادلة النموذج المقدر b يتمتع بمعنوية إحصائية عالية، وهذا ما أكدته قيمة مستوى الدلالة المعنوية المساوية لـ: 0,000، أي أن: $\alpha \leq 5\%$ ، وعليه نرفض فرضية العدم (الصفرية) ونقبل الفرضية البديلة التي تنص بوجود مستوى دلالة معنوية لميل النموذج الخطي البسيط المقدر.

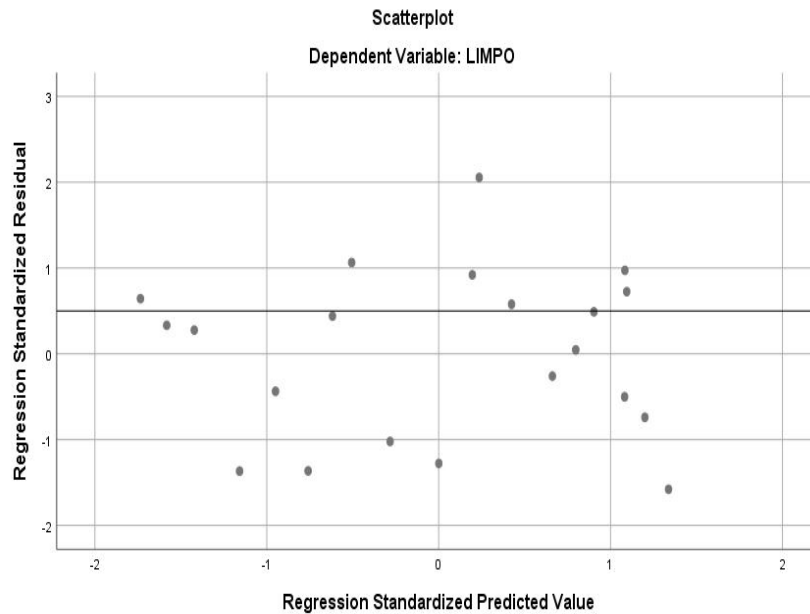
د - اختبار معنوية النموذج الخطي البسيط المقدر:

- من أجل اختبار معنوية النموذج الخطي البسيط تجري اختبار فيشر: عند إجراء اختبار فيشر وجدنا قيمته المحسوبة تساوي: $F_{cal} = 3031,581$ ، أما القيمة المجدولة (F_{tab}) المستخرجة من جدول مقياس فيشر، فهي: $F_{tab} = 4,380$ ، نلاحظ أن: $F_{cal} > F_{tab}$ ، يدل هذا على أن معادلة التمثيل موضوعية وجيدة لدراسة العلاقة الموجودة بين الكتلة النقدية ($M2$) والواردات (IMP). وهذا ما أكدته قيمة مستوى الدلالة المعنوية المساوية لـ: 0,000، أي أن: $\alpha \leq 5\%$ ، وعليه نرفض فرضية العدم (الصفرية) ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على معنوية معادلة خط الانحدار الخطي البسيط.

هـ - دراسة العلاقة بين القيم المتنبأ بها والبقاوي:

يوضح الشكل رقم (04) شكل الانتشار للبقاوي مع القيم المتوقعة أي (العلاقة الموجودة بين القيم المتنبأ بها والبقاوي):

الشكل رقم (04): العلاقة بين القيم المتنبأ بها والبقاوي بالنسبة للنموذج الخطي البسيط



المصدر: إعتماًناً على مخرجات برنامج Spss

من خلال الشكل رقم (04) نلاحظ أن سحابة النقاط تنتشر بصفة متساوية بالنسبة لخط الصفر وبالتالي فإن شكل الانتشار عشوائي وهذا يدل على أن شروط تحليل الانحدار الخطي البسيط محققة، أي أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرة التابعة خطية.

ونسطيع كتابة معادلة الانحدار كما يلي:

$$\text{خطا التنبؤ} + (\text{LM2}) * 1.03 + 5.58 = \text{خطا التنبؤ} (\text{LIMP})$$

V. الخلاصة:

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وبناءً على ذلك قدمت مجموعة من التوصيات هي كما يلي:

أ. النتائج:

- يتضح من خلال الدراسة بأن الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1998-2018، عرفت تطوراً متزايداً ومستمرًا، نتيجة لارتفاع أسعار النفط الذي شهدته الأسواق الدولية بداية من الألفية الجديدة، ما أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في الإحتياجات من العملات الأجنبية، وحدث انفراج في الاقتصاد الجزائري دام إلى غاية سنة 2014، مع محاولة الاستفادة من المداخل الفائضة، عن طريق إنشاء بعض الصناديق السيادية مثل صندوق ضبط الإيرادات، لمواجهة الازمات عند انخفاض أسعار النفط، ويمكن تقسيم هذه الزيادة للكتلة النقدية إلى مرحلتين، مرحلة أولى تمتاز بتحقيق "وفرة نسبية" في السيولة تمتد من 1998-2009، ومرحلة ثانية تمتاز "بالتذبذب والتباين" في السيولة والتي تمتد من 2010-2018.

- كما يتضح من خلال الدراسة أن تحسن أسعار النفط كان السبب الرئيسي وراء تحسن الكثير من المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، وأدى إلى زيادة مداخل الجزائر وزيادة الاتفاق الحكومي الذي أدى إلى زيادة في الدخل للأفراد والمؤسسات، وبالتالي زيادة الطلب (الاستهلاك والاستثمار)، ومن أجل تلبية هذه الزيادة وبسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي لجأت الدولة إلى تلبية هذا الطلب عن طريق القطاع الخارجي (الواردات)، وقد مرت الواردات الجزائرية أيضا بمرحلتين، مرحلة أولى 1998-2015، تتميز بنمو مستمر ومتزايد، ومرحلة ثانية 2016-2018، لجأت فيها الجزائر إلى سياسة كبح الواردات من خلال مجموعة من الإجراءات لترشيدها، وتميزت بالتذبذب من خلال تقلص الواردات سنة 2016 و 2017، ثم عادت للزيادة في 2018.

بناءً على ما سبق: إن السياسة النقدية التوسعية تهدف إلى تشجيع الإئتمان المحلي وزيادة حجم وسائل الدفع وتخفيض معدل الفائدة، الذي يؤدي إلى نمو وزيادة الكتلة النقدية، مما ينتج عن ذلك زيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية بفعل زيادة دخول الأفراد والمؤسسات، وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعارها واستفحال التضخم نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الداخلي، وحينئذ سوف يتم التوجه إلى الطلب على المنتجات الأجنبية (زيادة حجم الواردات) نتيجة أسعارها المنخفضة وهو فعلا ما حدث في الجزائر، الأمر الذي سيؤدي كذلك إلى تسرب الدخل وتدهور الأصول الخارجية وتدهور ميزان المدفوعات، وقد يتجاوز الأمر ذلك إلى الإستدانة من الخارج.

أما نتائج اختبار الفرضيات فهي كالآتي:

- صحة الفرضية الأولى التي تنص على:

توجد علاقة ارتباطية طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين الكتلة النقدية والواردات عند مستوى دلالة معنوية $\alpha \leq 5\%$.

• صحة الفرضية الثانية التي تنص على:

يوجد هناك علاقة سببية (أثر، نتيجة) بين الكتلة النقدية كمتغيرة مُفسَّرة (مستقلة) والواردات كمتغيرة مُفسَّرة (تابعة) أي: يوجد تأثير معنوي إيجابي جيد جدًا بين الكتلة النقدية والواردات عند مستوى دلالة معنوية $\alpha \leq 5\%$.

ب. التوصيات:

- ضرورة ضبط المعروض النقدي بما يتماشى مع كمية الإنتاج الحقيقي.
- يجب على الاقتصاد الجزائري التخلص من التبعية لقطاع المحروقات، وتنويع موارد الدولة حتى تتجنب الجزائر الصدمات الخارجية السلبية.
- يعود السبب الرئيسي في عدم مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي وعدم قدرته على الاستجابة للزيادة في الطلب الداخلي ومواجهة المنافسة من أجل تقليل الواردات، بالأساس إلى الفساد المستشري في أجهزة الدولة والتدخل الحاصل بين السياسة والمال، وهو ما أثبتته تقرير التنافسية العالمية (The Global Competitiveness Report 2019)، لذلك على الدولة محاربة كل أنواع الفساد ومحاولة تحسين مركزها في تقرير التنافسية (****).

IV. ملحق الجداول والأشكال البيانية:

Model Summary ^b				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.997 ^a	.994	.993	.06398019
a. Predictors: (Constant), LM2				
b. Dependent Variable: LIMPO				

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	12.410	1	12.410	3031.581	.000
	Residual	.078	19	.004		
	Total	12.487	20			

a. Dependent Variable: LIMPO

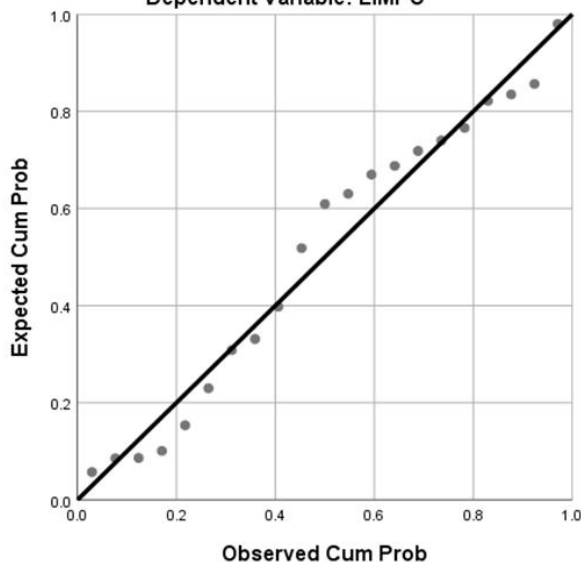
b. Predictors: (Constant), LM2

Correlations			
	LIMPO	LM2	
Pearson Correlation	1.000	.997	
	LM2	.997	1.000
Sig. (1-tailed)			.000
	LM2	.000	
N	21	21	
	LM2	21	21

Coefficients ^a						
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics
	B	Std. Error	Beta			
1	(Constant)	5.577	.164	34.105	.000	
	LM2	1.031	.019	55.060	.000	1.000

a. Dependent Variable: LIMPO

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual
Dependent Variable: LIMPO



المتغير السنة	LIMPO	LM2
1998	13.22195	7.37306
1999	13.32232	7.48964
2000	13.44506	7.61209
2001	13.54745	7.81339
2002	13.77160	7.97298
2003	13.86186	8.11803
2004	14.08889	8.22631
2005	14.21673	8.31150
2006	14.25926	8.48210
2007	14.46618	8.69861
2008	14.76021	8.84735

2009	14.86451	8.87809
2010	14.91805	9.02168
2011	15.05171	9.20324
2012	15.17830	9.30702
2013	15.28994	9.38778
2014	15.36726	9.52418
2015	15.46291	9.52548
2016	15.45543	9.53360
2017	15.44473	9.61411
2018	15.49962	9.71937

VI. قائمة المراجع:

- 1- Banque d'Algérie Rapport 2009 évolution économique et monétaire en Algérie
- 2- Banque d'Algérie Rapport 2012 évolution économique et monétaire en Algérie
- 3- Banque d'Algérie Rapport 2012 évolution économique et monétaire en Algérie
- 4- Cambridge Business English Dictionary 2011 UK Cambridge University Press
- 5- et al 2017 BUSINESS ENVIRONMENT India (Solapur) Laxmi Book Publication
- 6- Monetary Policy and Nigeria'S Quest for Import-Substitution Industrialization 2014 Journal of Economics and Sustainable Development 0523 PP 99- 105
- 7- MONEY SUPPLY AND IMPORTS IN NEPAL 1991 Savings and Development 153pp 215-227
- 8- الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي 2006 الاردن ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع
- 9- أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر (1990-2010) رسالة ماجستير 2015 (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وهران جامعة وهران 2، محمد بن أحمد
- 10- أثر عرض النقود على معدلات التضخم في الجزائر 2017 مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية المجلد الأول العدد الأول ص 142
- 11- إدارة الأعمال الدولية 1999 مصر (القاهرة) المكتبة الأكاديمية
- 12- الاقتصاد النقدي والأسواق المالية 2018 الأردن (عمان) دار الإبتكار للنشر والتوزيع
- 13- بنك الجزائر 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر
- 14- التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأوروبية متوسطة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية 2012 مجلة الباحث المجلد الحادي عشر العدد الحادي عشر ص 113
- 15- التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر (أطروحة دكتوراه 2014 ص 230 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر
- 16- التسويق الدولي 2015 الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية

- 17- تطور الكتلة النقدية وأثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر مجلة الاقتصاد والتنمية المجلد الرابع العدد الخامس ص 189
- 18- تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2016-2001 مجلة الحوار الفكري المجلد الحادي عشر العدد الثاني عشر ص 162
- 19- التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013 تتدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني ص 4 بنك الجزائر
- 20- التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013 تتدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني ص 13 بنك الجزائر
- 21- التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013 تتدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني ص 3 بنك الجزائر
- 22- التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015 تتدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني ص ص 11-12 بنك الجزائر
- 23- التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظروف استمرار الصدمة الخارجية تتدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة بنك الجزائر ص ص 13-16، بتصرف
- 24- تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر تتدخل محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة بنك الجزائر
- 25- تقييم مدى مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم مجلة التكامل الاقتصادي العدد الثالث عشر ص 10
- 26- التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة تتدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني ص ص 5-6 بنك الجزائر
- 27- حوصة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018 تتدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني ص ص 4-5 بنك الجزائر
- 28- حوصة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018 تتدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني ص ص 13-14 بنك الجزائر
- 29- السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي 2011 الولايات المتحدة الأمريكية (فرجينيا) المعهد العالمي للفكر الإسلامي
- 30- سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2013-2000 مجلة رؤى اقتصادية المجلد الرابع العدد السابع ص 24

- 31- عصرن المصارف :إنجازات وآفاق كلمة المحافظ لدي افتتاح يوم حول :عصرنة المصارف :إنجازات وآفاق، المنظم من طرف الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية ص3بنك الجزائر
- 32- فطيمة حاجي. (2017). المدخل إلى تمويل التجارة الخارجية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 33- فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف .حالة الجزائر خلال الفترة 2015-2013-2000مجلة الاقتصاد والمالية المجلد رقم واحد العدد الثاني صص44-45
- 34- مبادئ علم الإقتصاد2008الأردن)عمان(دار زهران للنشر والتوزيع
- 35- مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات يوم 25أفريل 2016مداخلة مقدمة ضمن اليوم الدراسي حول :البداية التمويلية للاقتصاد الجزائري صص6-7جبل محمد الصديق بن يحيى، كلية العلوم الاقتصادية
- 36- معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية)إنجليزي -عربي(2011مصر)القاهرة(دار العلوم للنشر والتوزيع
- 37- المؤرخ في 19رمضان عام 1410الموافق 14أبريل سنة 1990المتعلق بالنقد والقرض 23رمضان 1410هـالجريدة الرسمية
- 38- المؤرخ في 19رمضان عام 1410الموافق 14أبريل سنة 1990المتعلق بالنقد والقرضبتاريخ 23رمضان 1410هـ العدد 16ص522الجريدة الرسمية
- 39- نظم وسياسات سعر الصرف في السودان وأثرهما على التجارة الخارجية خلال الفترة من 2011-1990م(2014مجلة العلوم الاقتصادية المجلد الخامس عشر العدد الأول صص32
- 40- الواقعية النقدية في بلد بترولي(2013الأردن)عمان(دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع
- 41- وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر تدخل محافظ بنك الجزائر أمام لجنة المالية والميزانية لدى المجلس الشعبي الوطني صص9بنك الجزائر
- 117مجلة الباحث العدد السادس صص2008الوضعية النقدية، ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع - 42

VII. الهوامش والإحالات

- (*) وتسمى هذه المعاملات **(غير المنظورة)** لأنها لا تقع تحت بصر رجال الجمارك ولا يحصرونها في سجلاتهم.
- (**) **الاستثمار (Investment):** المقصود هنا هو الاستثمار الأجنبي: وميزت الأدبيات الاقتصادية بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية وهما الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار الأجنبي غير المباشر. ولمزيد من التفصيل أنظر:
- عدنان داود محمد العذاري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، الأردن (عمان): دار غيداء للطباعة والنشر، 2016، ص ص55-60.
- (***) **James Steuart Mill (1773-1836م)**، فيلسوف ومؤرخ واقتصادي اسكتلندي، يعتبر من بين مؤسسي مدرسة الاقتصاد الرأسمالية، عمل صحفياً ومترجماً ثم مديراً لشركة الهند الشرقية، صار جيمس تلميذاً لبنتام Bentham

(1748-1832م) في الأخلاق، وأحد البارزين في جماعة الراديكاليين الفلاسفة، وهي جماعة كان لها أثرها السياسي والاجتماعي، له عدة كتب منها "تاريخ الهند" وأهمها "عناصر الاقتصاد السياسي" في سنة (1821م).
(****) لمزيد من التفصيل أنظر:

- الاخضر أبو علاء عزي، الواقعية النقدية في بلد بترولي، الطبعة الأولى، الأردن (عمان): دار اليازوري، 2013، ص51.

- ناظم الشمري، النقود والبنوك، الأردن (عمان): دار زهران، 1998، ص222.

- علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، لبنان (بيروت): دار المنهل اللبناني، 2012، ص395.

(*****) صنف تقرير التنافسية العالمية للفترة 2018-2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، الجزائر في المرتبة 89 عالميا من أصل 141، وذلك بعد حصولها على 56.3 نقطة من أصل مئة، وضمن المؤشرات الفرعية التي استند عليها واضعو مؤشر التنافسية، نجد أن البلاد احتلت موقعا متخلفا في مجال انتشار ظاهرة الفساد بحلولها في المرتبة 91 عالميا، وأيضا في مجال شفافية الميزانية (المرتبة 120)، حوكمة الشركات جاءت في المرتبة 133، وهي المرتبة نفسها التي حصلت عليها البلاد في مجال وضع التشريعات لمحاربة تضارب المصالح. لمزيد من التفصيل أنظر إلى:

- The Global Competitiveness Report 2019, World Economic Forum, 2019, P67